المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

البريكس والنظام العالمي

من الأخطاء الشائعة لدى بعض المحللين عندما يتحدّثون عن رغبة دول البريكس في بناء نظام عالمي جديد ليحلّ محلّ النظام العالمي الحالي، غياب الدقّة في تحليل مفهوم النظام العالمي المقصود تغييره والخلط بين النظام العالمي في مفهومه الشامل والنظام العالمي الاقتصادي. علما وأن السبب الرئيسي لإنشاء البريكس كان رغبة دول المجموعة في كسر هيمنة الدول الغربية، وقناعتها بأن الغرب قد افتقد لمصداقيته ولم يعتمد الحوكمة الرشيدة في إدارة العالم. وترى أنه أطنب في استعمال سلاح العقوبات ضد دول الجنوب واستعمل مؤسساته من أجل إرضاخ الدول لمشيئته. ويردد زعماء دول البريكس دائما أن الغاية من انشاء مجموعتهم هي الوصول لنظام عالمي متعدد الأقطاب يقطع مع اعتماد ازدواجية المعايير في التعامل مع الدول. لكن من الضروري رفع الالتباس المرتبط بتوصيف النظام العالمي المراد تغييره ومدى قدرة هذا التجمّع الجديد على النجاح في ذلك.

فقبل الخوض في التأثيرات المحتملة للبريكس على النظام العالمي، من الضروري التذكير بأن هذا النظام هو في الواقع ثلاثة أنظمة مختلفة توجد بينها تقاطعات وتفاعلات. وتتمثّل هذه الأنظمة في:

- **النظام الأمني العالمي.**
- **النظام الاقتصادي العالمي.**
- **النظام الرقمي العالمي.**

وفيما يلي تحليل مقتضب لتفاعل دول البريكس مع هذه الأنظمة:

1/ البريكس والنظام الأمني العالمي:

بعد أن كان النظام الأمني العالمي خلال حقبة الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية يرتكز على قطبين، أصبح الآن نظاما لقطب واحد. فخلال الفترة التي تلت تلك الحرب انقسم العالم لحلفين يناصب كل منهما العداء للآخر. فقادت الولايات المتحدة الأمريكية الدول التي تؤمن بمبادئ الليبرالية وقانون السوق، بينما تزعّم الاتحاد السوفياتي الدول الاشتراكية والشيوعية. هذا العداء الذي أطلق عليه تسمية الحرب الباردة خضع لقواعد وخصائص حددت بشكل كبير تعامل كل طرف مع الآخر. ومن أهمّ هذه الخصاص يمكن الإشارة لمبدأ توازن الرعب الذي رسم خطوط الصراع السياسي والعسكري بين الحلفين.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، تحوّل النظام الأمني العالمي لنظام يحكمه قطب واحد متمثّل في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي الدولة الوحيدة القادرة على التدخّل العسكري المباشر في جميع دول العالم. كما أن امتلاكها لقواعد عسكرية تغطّي جميع مناطق الكرة الأرضية، يجعلها الشرطي الوحيد المتحكّم في هذا النظام الأمني العالمي.

وحسب المعطيات الميدانية فإن دول البريكس منفردة أو مجتمعة غير قادرة على تغيير هذا الوضع الأمني العالمي، بل ستكتفي، في هذه المرحلة، بلعب دور إقليمي محفوف بالمخاطر. وتؤكّد جميع المؤشرات المتوفّرة الآن أن النظام الأمني العالمي سيتواصل تقريبا على نفس هذه الحالة لفترة غير قصيرة. فالصين التي بدأت في استعراض قوّتها في منطقة شرق آسيا من أجل فرض نفسها كلاعب أساسي في المنظومة الأمنية الاقليمية، دفعت دول المنطقة كاليابان وكوريا الجنوبية الى الاعتماد أكثر من أي وقت مضى على الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها من الخطر الصيني. كما أن الحرب الروسية الاكرانية كانت بمثابة الفخ لروسيا وأوروبا في آن واحد. فموسكو استنزفت قواها وقواتها في حرب كانت تخالها خاطفة، بينما تضرر الاقتاد الأوربي بشكل غير مسبوق. كما أن هذه الحرب ولّدت قناعة لدى

الأوربيين بحتمية الحماية الأمريكية أمام الخطر القادم من الشرق. فتحرّك الصين وروسيا من أجل الحصول على دور في المنظومة الأمنية العالمية، كرّس بدون شكّ هيمنة الولايات المتحدّة الأمريكية على النظام الأمني العالمي ودفع الدول الحليفة للغرب لمزيد الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها.

2/ البريكس والنظام الاقتصادي العالمي:

مع نهاية القرن التاسع عشر ودخول القرن العشرين، ومنذ أن تخلّت عن الالتزام بالعزلة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوّة اقتصادية عالمية. وساعدتها في ذلك عوامل عديدة من أهمها موقعها الجغرافي، واتساع مساحتها، ومواردها الطبيعية، وعدد سكانها وتقدّمها التكنلوجي. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تربّعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الاقتصاد العالمي. وشهد العالم ترسيخ دورها كأهم لاعب في النظام الاقتصاد العالمي بعد امضاء أربع وأربعون دولة على اتفاقية بريتون وودز في أوّل مؤتمر للنقد الدولي. هذا المؤتمر، الذي كرّس نظام اقتصاد عالمي بقطب واحد من خلال اعتماد الدولار كعملة للتجارة الدولية، ومنح الضوء الأخضر لواشنطن كي تقود العالم. وبرزت اليابان وألمانيا كقوتين اقتصاديتين جديدتين مع نهاية سنوات الأربعين، لكنهما لم تخرجا من جلباب الولايات المتحدة الأمريكية التي واصلت تزعّم هذا القطب.

وتواصل هذا الوضع الى حدود نهاية القرن العشرين قبل أن تظهر بوادر التغيير مع بداية بروز وصعود قوى اقتصادية جديدة مثل الصين والهند والبرازيل. فمنذ سنة 1978 ومع انطلاق الصين في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، بدأ العالم يشهد تحوّلات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية وموازين القوى العالمية. كما أن تحوّل الهند الى الاقتصاد الحرّ بعد الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي ضربت مقومات الاقتصاد الهندي سنة 1991، جاء ليؤكّد هذا المنحى. ومن هنا تبرز أهمية البريكس وتلوح بوادر تغيير النظام الاقتصادي العالمي الذي بدأ يسلك طريقه نحو نظام متعدد الأقطاب حقيقي. ومن الضروري هنا، تحليل تركيبة هذا النظام المنشود وشروط الوصول اليه. فهل ستنافس دول البريكس اقتصاديا الولايات المتحدة

الأمريكية وحلفائها أم سينحصر التنافس بين هذه الأخيرة والصين والهند؟ وما هي أبرز ملامح هذا التنافس؟

فمنذ نشأتها سنة 2006، دأبت المجموعة على تأكيد قدرتها على بناء نظام عالمي جديد ليكون البديل للنظام القديم. وتمكّنت دول مجموعة بريكس من القيام بخطوات عملية بدأت تؤتي أكلها وتضع المجموعة على سكّة فرض رؤيتها بشأن الاقتصاد الدولي. فقد اتفقت الدول الأعضاء سنة 2015 على انشاء " البنك الجديد للتنمية" لينافس البنك الدولي. هذا البنك وافق منذ نشأته على منح قروض تجاوزت 33 مليار دولار. كما تم الاتفاق سنة 2016 على جمع 100 مليار دولار من احتياطات الدول الأعضاء لتداولها في حالات الطوارئ.

لكن عديد الخبراء يرون أن ما تم تحقيقه مازال غير كاف. فإلى حد الآن، ينتظر الجميع ولادة هذا النظام المرتقب. وحسب المعطيات الموضوعية المتوفّرة، فان هذا الوضع مردّه عدّة أسباب من أهمّها:

- عدم تجانس اقتصاديات الدول الأعضاء في المجموعة وسياساتها المرتبطة بالتجارة الدولية يجعل من الصعب عليها اعتماد استراتيجية واضحة المعالم تساعدها على تحقيق هدفها.

- وجود نزاعات حدودية بين دول المجموعة يعوق المجموعة على بناء الثقة الضرورية للوصول الى أرضية مشتركة تساعد على البدء في تنفيذ سياسة واضحة المعالم من أجل تغيير النظام الاقتصادي العالمي.

- غياب التنسيق بين الدول الأعضاء بشأن أهم القضايا الدولية وعدم تأثير المجموعة على هذه القضايا.

هذه العوائق لم تمنع الصين وبدرجة أقلّ الهند من أخذ مكان لها ضمن الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي وتفتح الباب على مصراعيه لبوادر نظام اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب. ومن المنتظر أن تصبح الصين بمثابة قاطرة ستجرّ بقية دول البريكس خلفها في هذا النظام الجديد.

3/البريكس والنظام الرقمي العالمي:

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي تطورات كبرى في تقنيات الاتصال والحوسبة الرقمية قبل أن تتجاوز كل التوقعات الممكنة في هذا المجال. وشمل التحوّل الرقمي جميع مجالات حياة الأفراد والمجتمعات ليصبح بذلك الفرد الوحدة المركزية في النظام الرقمي العالمي الذي قفز على الدول ليفتك منها جزء من سيطرتها وتأثيرها على شعوبها. فأصبحت الشركات الرقمية العملاقة تتحكّم في مئات الملايين من البشر وتدير العولمة بطرقها المبتكرة. فالنانو، والجينوم البشري، والذكاء الاصطناعي هي ميادين جعلت من الثورة الرقمية واقع مفروض على الإنسانية قاطبة. هذا الوضع غير المسبوق جعل الجميع يخشى من أن يتحوّل مصير الإنسانية بيد خفية تدير شؤون العالم من خلال الشركات الرقمية الخارجة عن سيطرة الدول.

وتشير الاحصائيات الى أن أغلب هذه الشركات الرقمية المسيطرة على النظام الرقمي العالمي هي أمريكية. لكن هذا الوضع لم يمنع الصين من دخول غمار السباق الرقمي من خلال الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وتخصيص اعتمادات كبيرة لتطوير جميع مجالات الرقمية. أما بقية الدول الأخرى للبريكس، وباستثناء الهند وروسيا، فمن المؤكّد أنها ستجد صعوبة في مجاراة النسق السريع في التطوّر الرقمي و ستبقى غير قادرة على لعب الأدوار الأولى في النظام الرقمي العالمي.